الى زملائه الوزراء عن لقاءاته في الولايات المتحدة، قائلاً ان الاميركيين والمصريين أكدوا له ان النقاط المصرية العشر ليست مطروحة للبحث، «فهي ليست موجّهة الينا». وتحدث ارنس عن المحادثات التي اجراها مع الوزير بيكر، وعن الافكار التي طرحت خلالها، ومن ضمنها الاقتراح الاميركي بعقد لقاء ثلاثي بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة، للاتفاق على تشكيلة الوفد الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

وقال الوزير ليفي، خلال جلسة وزراء الليكود، انه يجب على المجلس الوزاري ان يتخذ قراراً بشأن الدعوة المصرية: «فاذا لم نتخذ، اليوم، قراراً في المجلس، فان معنى ذلك اننا نسلّم بالوضع القائم، وان كل طرف بامكانه مواصلة السير في طريقه». وأضاف ليفي: «لا يجوز الابقاء على هذا الوضع. يجب وضع حدّ له. وعلينا ان نكون مخلصين لقرار الحكومة» (**المصدر نفسه**).

وحاول شامير تهدئة خواطر الوزراء، فأشار الى «اننا نمرّ، اليوم، في مرحلة أخرى في مسار كفاحنا ضد اخراجنا من [الضفة الفلسطينية] وغزة. ولذا، علينا القدوم الى المجلس موحّدين». وردّ موداعي على رئيس الحكومة، قائلاً ان هناك الغاماً خطرة في الاقتراح المصري، و«انه يتوجب على الليكود رفض مشروع قرار حزب العمل، بشكل غير قابل للتأويل» (**المصدر نفسه**).

امّا الوزير شارون، فأعلن رفضه القاطع، في جلسة وزراء الليكود، لاجراء أية محادثات تحت رعاية مصرية. وقال شارون: «انه لأمر مأساوي ان توافق اسرائيل على اجراء محادثات مع الفلسطينيين، تحت رعاية أي حاكم عربي، كائناً من كان». وقال شارون ان الامر الوحيد القائم هو قرار الحكومة الذي اتخذته في أيار (مايو) الماضي، ولا شيء غيره (**المصدر نفسه**).

رفض اقتراح المعراخ

بعد ثماني ساعات من المناقشة، على امتداد جلستين عقدهما المجلس الوزاري المصغّر، يومي الخميس (٥/١٠/١٩٨٩) والجمعة (٦/١٠/١٩٨٩)، رفض المجلس مشروع القرار الذي قدّمه وزير المالية، بيرس، طالباً التصويت عليه؛ اذ انقسم المجلس المشكل مناصفة بين المعراخ والليكود (ستة لكل حزب) على نفسه، حيث أيّد وزراء حزب العمل مشروع القرار، بينما عارضه وزراء الليكود. ووفقاً للاتفاق الائتلافي المعقود بين الجانبين، فانه، في حال أسفرت نتيجة التصويت على أي اقتراح عن التعادل، فان ذلك يعني سقوط الاقتراح.

وكان رئيس الحكومة، شامير، افتتح الجلسة الاولى للمجلس الوزاري بمقدمة قصيرة، قال فيها ان وزيري الخارجية والمالية سوف يقدّمان، كل على انفراد، تقريراً عن نتائج المحادثات التي أجراها كل منهما في الولايات المتحدة مع مسؤولي الادارة الاميركية ومع الرئيس المصري ووزير خارجيته. كذلك، قال شامير ان وزير الدفاع، رابين، سيقدم تقريراً الى المجلس عن نتائج محادثاته مع الرئيس مبارك في القاهرة، في أيلول (سبتمبر) الماضي، اضافة الى آخر المستجدات على الصعيد الأمني (**يديعوت احرونوت**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وفي ختام العرض الذي قدّمه وزير الدفاع، قام وزير المالية، بيرس، بطرح مشروع القرار الذي أعدّه وزراء الحزب عشية عقد المجلس، ودعا بيرس المجلس الى اتخاذ قرار ترد فيه اسرائيل بالايجاب على دعوة الرئيس المصري لعقد لقاء في القاهرة بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني، وفقاً لبنود مشروع القرار الذي طرحه (**المصدر نفسه**).

أمّا الوزير ارنس، فأشار، في معرض تحدثه عن نتائج المحادثات التي اجراها في الولايات المتحدة، الى ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، اقترح عليه، خلال محادثاتهما في نيويورك، عقد لقاء ثلاثي اميركي ـ اسرائيلي ـ مصري للتباحث في تركيبة الوفد الفلسطيني الى الحوار مع اسرائيل.

وذكرت تقارير صحفية اسرائيلية ان «وزراء الاشتراطات» الثلاثة هاجموا، خلال مشاركتهم في المناقشة التي بدأها المجلس في أعقاب انتهاء الوزراء بيرس ورابين وارنس من عرض تقاريرهم، كلا الاقتراحين اللذين تقدم بهما وزراء المعراخ والوزير ارنس. واتهم وزراء الليكود، مجتمعين، المعراخ، وتحديداً الوزيرين، بيرس ورابين، بأنهما كانا وراء الرسالة التي سلّمتها السفارة المصرية في تل ـ أبيب الى كل من رئيس الحكومة ووزراء